مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 20 / العدد: 02 / السنة: 2021 ص ص:01-19

طبيعة العلاقة بين نظام الجماعات المحلية والديمقراطية التشاركية: علاقة تكامل أم مجرد مفهوم واسع ومتجدد للديمقراطية؟

The Nature of The Relationship Between The Local Group System and Participatory Democracy: an Integration Relationship or Just A Broad and Renewed Concept of Democracy?

ميمونة سعاد[1]*، علي محمد[2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان (الجزائر)، mimoua_souad@hotmail.fr

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار (الجزائر)، alimohammedali79@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 **تاريخ القبول**: 2021/06/02 **تاريخ النشر**: 2021/06/30

ملخص:

لقد أبانت التحولات السياسية التي عرفها العالم على قصور الديمقراطية التمثيلية في تحقيق التنمية المحلية، الأمر الذي أدى إلى ظهور المقاربة التشاركية كآلية لتفعيل مؤشرات الحوكمة المحلية، وكصورة جديدة للديمقراطية.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه نظام الجماعات المحلية في كل الدول، كان لتكريس هذه الديمقراطية التشاركية وقع إيجابي في تحقيق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار بالنسبة للشؤون المحلية وتسييرها بما يتماشى مع انشغالاتهم، تحقيقا للتنمية المحلية، وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين الإجتماعيين في التسيير العمومي.

كلمات مفتاحية: الجماعات المحلية؛ الديمقراطية التشاركية؛ الديمقراطية التمثيلية؛ الحوكمة المحلية، التنمية المحلية.

Abstract:

The political and economic transformation that the world has experienced have demonstrated the shortcomings of representative democracy in achieving local development, this has led to the emergency of the participatory approach as mechanism for activating local governance indicators and as a new image of democracy.

Given the important role played by the local grouping system in all countries; the consolidation of this participatory democracy has had a positive impact on the participation of citizens in decision –making concerning their own business, and their conduct in accordance with their

* **المؤلف المرسل**

concerns, In order to achieve local development through the involvement in different actors social workers in public management.
Keywords: local groups; participatory democracy; representative democracy; local governance; local development.

مقدمة:

عادة ما تلجا الدولة الحديثة في اختيارها لأسلوبها في التنظيم الإداري بما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتأخذ بالمركزية الإدارية عند نشأتها، وعندما تستقر أمورها ويكبر حجمها وتزداد واجباتها وتتوسع خدماتها تتحول إلى اللامركزية الإدارية إلى جانب المركزية، ضمانا لتفرغ الحكومة المركزية للأمور السياسية الهامة وتحقيقا لمشاركة المواطنين في إدارة مرافقهم وخدماتهم (**فهمي، 2005، صفحة 130**).

لقد أبانت التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم على قصور الديمقراطية التمثيلية في تحقيق التنمية وتلبية حاجات المواطن باعتباره اللبنة الأساسية في المجتمع المحلي، والتي أدت إلى عدم الإستقرار السياسي، وتسببت في انسداد العديد من المجالس المنتخبة المحلية بسبب تضارب المصالح وضعف التمثيل. هذا ما أدى إلى ظهور المقاربة التشاركية كآلية لتفعيل مؤشرات الحوكمة المحلية، وكصورة جديدة للديمقراطية وإحدى الآليات الفاعلة لتحقيق التنمية، فالديمقراطية التشاركية تساهم في بناء دولة القانون بإشراك المواطن في صناعة وتنفيذ السياسات العامة، وتسيير الشأن المحلي، وبالتالي لم تعد مسألة صنع القرار على المستوى المحلي حكرا على الدولة، وإنما صار مفتوحا لكل مواطن الذي لم يعد دوره يقتصر على المشاركة في الإستحقاقات الإنتخابية، بحصر حقه في التصويت فقط، وإنما أصبح دورا دائما. وبذلك أصبحت الديمقراطية التشاركية تسري جنبا إلى جنب مع الديمقراطية التمثيلية، بل هي تهدف إلى التكامل الوظيفي معها.(**CAUDEMET, 2002, p. 12**).

لما كانت الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية مكون أساسي ومحوري للجهاز الإداري في كل دول العالم، لذلك أخذت حيزا هاما من الدراسات والاهتمامات سواء من حيث التنظيم أو النشاط، ولما كان يتطلب تكريس الديمقراطية التشاركية إشراك مختلف الفاعلين الإجتماعيين في التسيير **العمومي**، على اعتبار أن الديمقراطية التشاركية هي مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الإنخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة (**عيسى، المجلد 4، العدد 2، 2020**،

صفحة 188)، بالتالي تسد الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها، لأنها لا ترتكز فقط على الهدف المقصود من تكريسها بل على الوسائل الموضوعة على ذمتها وذلك في علاقة مع الهدف المنشود من تكريسها.

من ثم، ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه نظام الجماعات المحلية في كل الدول ومن بينها الجزائر، ونظرا للمفهوم الموسع والمتجدد والمتطور للديمقراطية والذي تمخض عنه مفهوم آخر هو الديمقراطية التشاركية نظرا للتحولات التي يعرفها العالم، فهل أصبحت نظام الجماعات المحلية يتكامل مع هذا المفهوم الجديد للديمقراطية، وبالتالي فيه تجسيد و تحقيق أكثر للتنمية المحلية؟

بناء على ما سبق، سنقسم الدراسة إلى مطلبين، سيتضمن الأول الأسس العامة لنظام الجماعات المحلية، في حين سيخصص الثاني للديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية.

المطلب الأول: الأسس العامة لنظام الجماعات المحلية

إن الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي(**لخضر، عدد 7، فيفري 2005، صفحة 230**).

تبعا لذلك، فنظام الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية وبإجماع مختلف الدراسات هو نظام لم يعرف كتنظيم بالمعنى الحقيقي وبالصورة التي نراها والمتمثلة في استقلاليته كسلطة إدارية إلا في نهاية القرن 18، وذلك بعد أن تبلورت الأفكار الداعية إلى تطبيق الديمقراطية ومد أسسها إلى الوسط الإداري. غير أنه تجدر الإشارة، إلى أن النظم القانونية قد اختلفت بشأن الأساس الفلسفي الذي يعتمد عليه لإقرار حق الشعب في تسيير شؤونه بنفسه عن طريق منتخبيه في المجالس المحلية. ففي الدول التي تبنت النهج الإشتراكي تعتبر الإدارة المحلية صورة من صور اشتراك القوى الإجتماعية في السلطة وخاصة العمال والفلاحين وذلك في المرحلة الإنتقالية وصولا إلى المرحلة الأخيرة (تحقيق الشيوعية). وفي ظل النظم الغربية تعتبر الإدارة المحلية عنوانا للديمقراطية وأسلوبا فعالا للمشاركة في التسيير. غير أنه وفي خضم كل هذا، أجمعت كل الدول على اختلاف نهجها بضرورة الإستعانة بالإدارة المحلية(**بوضياف، شرح قانون الولاية، 2012، صفحة 60**)،(**بوضياف، شرح قانون البلدية، 2012، صفحة 56**)، (**بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر، 2010، صفحة 132**).

يعد وجود إدارة محلية إلى جوار إدارة مركزية ضروري، ومن شأنه أن يفرز عن نتائج تمنع توسع صلاحيات الإدارة المركزية على حساب الإدارة المحليـة، فالهدف من نظام الإدارة المحلية هو إدارة مرفق محلي ذو نفع عام لتزداد أهميتها كلما اقتربت من المواطن(**عولمي، العدد4، جانفي 2008، صفحة 258**).

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما للجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعداد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي، بمعنى أن يخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة وعلى مستوى مصالحه المحلية، وبالنسبة لمجموعة الأفراد الذين يرتبطون بهذا الإقليم، جهاز إداري أو شخص معنوي عام محلي من طبيعة هذه المصالح أو أكثر اتصالا بها، ومعرفة باحتياجاتها من الحكومة المركزية. كما أن أسلوب الإدارة المحلية تقوم أساسا على اعتراف القانون لأعضاء منتخبين من قبل جماعة ذات شخصية معنوية بسلطة اتخاذ القرارات في كل أو بعض الشؤون المحلية، وتكون هذه الهيئة مسؤولة عن قراراتها(**الناصر، 2009–2010، صفحة 10**). لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب عل أهمية نظام الجماعات المحلية وكذا أسباب الأخذ بهذا النظام.

الفرع الأول: أهمية نظام الجماعات المحلية

تتجلى أهمية نظام الجماعات المحلية فيما يلي(**عولمي، العدد4، جانفي 2008، صفحة 258**)، (**بوضياف، شرح قانون الولاية، 2012، صفحة 59**)، (**بوضياف، شرح قانون البلدية، 2012، صفحة 55**)، (**بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر، 2010، صفحة 131**)، (**الناصر، 2009–2010، صفحة 12**)،(**ياسين، 2016–2017، صفحة 5**)، (**الشليخي، 2001، صفحة 22**)، (**قدور، 2014–2015، الصفحات 23–26**)، (**سامية، يومي 17 و18 أفريل 2018، صفحة 6**):

- يعتبر صورة من صور التضامن الإجتماعي لتسيير الشؤون المحلية.
- يقوم نظام الجماعات المحلية على أساس فكرة تقسيم وتوزيع العمل بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، لتخفيف العبء عن السلطة المركزية.
- مشاركة الفئة المنتخبة على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد فكرة الديمقراطية.

- يعتبر نظام الجماعات المحلية المجال الأكثر أهمية في نظرية التنظيم، ذلك أنه لا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في أي دولة دون أن تكون الإدارة المحلية جزءا من الإدارة العامة في الدولة.
- على الصعيد القانوني تحتل الجماعات المحلية مكانة خاصة نظرا لوجود القواعد التي تحكمها في مختلف النصوص القانونية (الدستور، القوانين العضوية والعادية، التنظيمات).
- نظام الجماعات المحلية يرتكز على فكرة أساسية هي فكرة الشخصية المعنوية، على اعتبار أن هذه الجماعات ما هي إلا أشخاص معنوية.

الفرع الثاني: الأسباب الداعية للأخذ بنظام الجماعات المحلية

إن الأسباب الداعية إلى الأخذ بنظام الجماعات المحلية هي واحدة في كل الدول على اختلاف النظام السياسي والإقتصادي المعتمد من قبل هذه الدول. إذن، تتعدد أسباب ظهور الجماعات المحلية باعتبارها جزءا من الهيكل الإداري العام للدولة، وبصفتها مؤسسات دستورية مميزة، منها الإدارية، والسياسية، والمتعلقة بالجانب الاقتصادي التنموي، وكذا المتعلقة بالجانب الاجتماعي.

أ- الأسباب الإدارية:

تتجلى الأسباب الإدارية فيما يلي(**الزغبي، 1993، صفحة 46**)، (**الناصر، 2009-2010، صفحة 13**)، (**ياسين، 2016-2017، صفحة 4**)، (**باديس، 2010-2011، صفحة 31**)، (**لعماري، 2016-2017، صفحة 18**):

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وتركيزها على الأعمال الإدارية المهمة.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار وإكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.
- تغير أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى تبعا لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها، وتفادي تنميط الأداء الذي يعتبر من عيوب الإدارة المركزية.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- القضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة وبعد الإدارة، حيث كانت تؤدى الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية، ولا يخضعون لرقابة المستفيدين منها.
- تسعى الهيئات اللامركزية –المجالس المحلية– للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل ولأكبر عدد منهم. ولن يتحقق هذا إلا عن طريق كفاءة الإدارة في إدارة المحليات للخدمات المختلفة، وقياس مدى كفاية الخدمة يكون عن مدى القدرة على إشباع الحاجات للمواطنين.

ب– الأسباب السياسية:

تتجلى الأسباب السياسية فيما يلي(**محرم، 1966، صفحة 14**)، (**باديس، 2010–2011، صفحة 32**)، (**ياسين، 2016–2017، صفحة 5**)، (**الناصر، 2009–2010، صفحة 12**)، (**لعماري، 2016–2017، صفحة 17**):

- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين، من خلال عمليات الترشح والانتخاب واحترام الرأي الآخر.
- تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي، إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف وإنجازها من دون اللجوء إلى ممارسة العنف أو خلق اضطرابات.
- إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفأة تتفوق في ممارسة أعمالها، سواء في المجالس المحلية أو النيابية في الدولة.
- إعطاء سكان المناطق التي توجد فيها القوميات التي تختلف عن بقية سكان الدولة، حرية تقرير حاجاتهم وإشباعها بما يتناسب وظروفهم الخاصة ويساهم في دعم الوحدة الوطنية.

- زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفعالية أكبر، مما يساعد على تماسك السكان ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت حدوث الأزمـات والكوارث ويعمل على تدعيم آخر للوحدة الوطنية.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، حيث يمارس السكان في الجماعات المحلية الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة وفاعلية.
- تقوم الإدارة المحلية على تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو الخارج.

ج- الأسباب الإقتصادية:

تتجلى الأسباب الإقتصادية فيما يلي(**باديس، 2010-2011، صفحة 33**)، (**ياسين، 2016-2017، صفحة 4**)، (**لعماري، 2016-2017، صفحة 19**):

- توفير التمويل المحلي ليساهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية ويدعم الدولة ويخفف العبء على الخزينة المركزية.
- اتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية يوفر الوقت والتكلفة والإنفاق ويحسن إنجاز العمل.
- تشجيع الموطنين المحليين على المساهمة مع السلطات المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة والخير.
- حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها.

د- الأسباب الإجتماعية:

تتجلى الأسباب الإجتماعية فيما يلي(**لعماري، 2016-2017، صفحة 19**)، (**باديس، 2010-2011، صفحة 33**)، (**ياسين، 2016-2017، صفحة 4**):

- تنمية القيم الإجتماعية والثقافية، باستحداث مشروعات تساهم في النهوض الثقـافي والاجتماعي للمدينة، مثل استحداث المكتبات ومؤسسات رعاية الشباب والمتاحف والمسارح وغيرها.
- حماية حياة الإنسان من كل ما يضرها، خاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث.
- إيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم والحد من هجرتهم إلى العاصمة أو المدن الكبرى، والقضاء على البطالة.
- قيادة عملية التغيير الإيجابي في المجتمع المحلي وتهيئة السكان لتقبله والحد من مقاومته.
- مراعاة احتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية بما يلاءم ظروفهم المحلية ويؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

إذن فمن أهم مميزات التنظيم الإداري المحلي، أنه يكرس مبدأ مشاركة الأفراد في إدارة شؤونهم المحلية وبهذه الصفة يكون قد جسد صورة من صور الديمقراطية، ألا وهي صورة ممارسة حقهم في الانتخاب واختيار من المترشحين ما يناسبهم ويعبرون عن احتياجاتهم، في إطار القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية وهامش الحرية المتروك لهم في أن يفصحوا عما يتعلق بمصيرهم التنموي.

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية

تعني الديمقراطية التشاركية، في أبسط تعريفاتها، مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام المحلي. ويرجع سبب تضمين معظم التشريعات للديمقراطية التشاركية، إلى عدم تمكن المواطنين من التعبير عن اهتماماتهم وطموحاتهم نظرا لتعدد المؤسسات وتنوعها، حيث أظهرت مختلف التجارب التنموية أن تسيير المشاكل من "القمة إلى القاعدة" لا يمكنها لوحدها تسوية انشغالات المواطنين ومن ثمة تأتي ضرورة إدماج مختلف الأطراف الفاعلة المحلية بشكل أكبر في مسار تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية مفهوما حديث النشأة، إذ ظهر أول مرة خلال الستينيات من القرن الماضي في المجال الصناعي والاقتصادي، وهذا عندما لجأت بعض إطاراتها في كيفية

تنظيم الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشراك عمالها في تسيير العمل وطرق الإنتاج فيها ومناقشة كل هذه المسائل واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها ثم متابعة ومراقبة تنفيذها.

هذه التجربة الناجحة في المجال الاقتصادي، تم اقتباسها وتطبيقها في المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي، وذلك بإشراك المواطنين في مناقشة الشؤون والقضايا العامة والتحاور بخصوصها واتخاذ القرارات السياسية التي يقتنعون بها وتنال رضاهم ويحرصون على متابعة تنفيذها من طرف الهيئات الرسمية المنتخبة. ويرجع السبب الرئيسي للأخذ بهذا النموذج الجديد في الممارسة الديمقراطية إلى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء محلياً أو وطنياً، وتوسع تطبيق هذه التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ثم انتقلت إلى بلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينات، خصوصا في الأرجنتين والبرازيل التي نشأت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية في مدينة بورتو أليقري، والتي لازالت تشكل حتى يومنا هذا من بين أنجح نماذج الديمقراطية التشاركية تطبيقا في العالم، ثم امتد تطبيقها خلال الثمانينات إلى البلدان الأوروبية عموما كإنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية، وكذلك ألمانيا وخاصة في مدينة برلين، لتتعدد وتتنوع تسمياتها بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المحلية والديمقراطية الجوارية، ومن الواضح أن مختلف هذه التسميات تجعل من الديمقراطية التشاركية ذات بعد محلي أي تطبق على مستوى المجموعات المحلية فقط وهذا غير صحيح بحكم وجود تجارب على مستوى وطني إضافة إلى أن الأسباب الرئيسية لظهورها هي أسباب وطنية مرتبطة بأزمة الديمقراطية التمثيلية عموما وخاصة على المستوى البرلماني(**شريط، العدد 6، 2008، صفحة 25**).

من ثم، تعني التنمية المحلية في بعدها الإقليمي والوطني تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسيات عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بالاعتماد علي المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، علي أن تكتسب كل منها القدرة علي مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات، حيث أصبح توحيد الجهود الشعبية مع الدولة في بالغ الأهمية، لتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع ولحل مشاكله الحقيقية، الجهود الحكومية اليوم أمر وعليه وجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع البرامج التي تهدف

إلى النهوض بهم، وذلك في إطار مقاربة جديدة للديمقراطية أطلق عليها تسمية الديمقراطية التشاركية.

إنطلاقاً مما سبق، سيتضمن هذا المطلب، الأسس العامة للديمقراطية التشاركية وكذا علاقتها بموضوع التنمية المحلية الذي يعتبر أهم سبب لإنشاء نظام الجماعات المحلية.

الفرع الأول: الأسس العامة للديمقراطية التشاركية

سنعالج هذه الأسس من خلال دراسة أهداف الديمقراطية التشاركية وشروطها وأخيرا المبادئ التي تقوم عليها.

أولا– أهداف الديمقراطية التشاركية(برابح، العدد1، 7 أفريل 2011، صفحة 105):

– يتمثل الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية في مدى الأهمية الإقتصادية والثقافية المنتظرة من إشراك المواطنين مباشرة في تقديم المقترحات إلى السلطة المركزية بشكل عام والمحلية على وجه الخصوص.

– يتم توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية وإدماجها في صياغة السياسة العامة المحلية بغرض دعم اختيار البدائل العقلانية للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير شؤون المدينة وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب الساكنة، وتحقق مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم مجموعة من الأهداف والمزايا.

– تسمح المشاركة بتنفيذ أسهل للقرارات، لأن المعنيين شاركوا في إنتاجها، الأمر الذي يجعل تقبلها أسهل حتى لو كانت هذه القرارات سلبية، وبالتالي فهي شرط أساسي للسير الحسن للمرافق العمومية.

– تؤدي المشاركة إلى ترشيد وعقلنة الإدارة المحلية، وتعديل سياساتها وبرامجها بحيث تجعلها أحياناً تتخلى عن بعض الإجراءات التي تتبعها. ذلك أن مشاركة المواطنين قد تنبه الإدارة المحلية لأخطائها إذا كان ذلك في المراحل الأولية للقرار وتعمل على عدم تكرارها إذا كان ذلك بعد وقوعها.

– إن عدم الاهتمام بدور المواطنين ومشاركتهم في تسيير شؤونهم العمومية هو بلا شك خطأ فادح يترتب عنه فشل الإدارة المحلية في تحقيق الأهداف التنموية والتغلب على الصعاب التي تواجهها.

– تسمح المشاركة بمساعدة المجتمع على تحقيق أهدافه وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع والوصول إلى حلول توافقية بصددها.

– تؤدي المشاركة إلى ترسيخ الثقة بين المواطنين والإدارة المحلية، ذلك أن عدم إشراك المواطنين في المسائل التي تهمهم وبالتالي اتخاذ القرار يستبعد حتما تحقيق رقابتهم وهو ما يؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين بإدارتهم.

– لقد أضحت المشاركة اليوم مسألة حتمية في ظل ما أصطلح عليه بدولة الخدمات .كما تعتبر الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن إرادته ويراقب من خلالها عمل الإدارة.

ثانيا– شروط الديمقراطية التشاركية(شريط، العدد 6، 2008، الصفحات 29–30):

– وجود مجتمع مدني منظم، أي مهيكل في جمعيات ومؤسسات إجتماعية وثقافية واقتصادية تؤطر المواطنين في مختلف مجالات، ويشترط في المجتمع المدني أن يكون متميزا عن المجتمع السياسي "المؤسسات السياسية" ومستقلا عنه كما يشترط أن يكون تمثيليا.

– توفير الإعلام بشكل كاف ومتعدد ومتنوع للمواطنين، حتى يمكنهم الإطلاع على الشؤون العمومية ويسمح لهم بتكوين آراء حول القضايا المطروحة، وينبغي أن يكون هذا الإعلام مستقلا أيضاً باعتباره مظهرا من مظاهر المجتمع المدني.

– توفير وسائل اتصال دائمة وفعالة للجميع، وهذا ما تحققه التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خاصة الانترنت والتلفزيون والهاتف بكل ما تضمنه من خدمات حديثة، إلى جانب الوسائل المكتوبة الأخرى كإشهار المداولات والقرارات البلدية لتمكين المواطنين الإطلاع والمشاركة وإيصال أرائهم.

– وضع إطار قانوني يرتكز على ضرورة إشراك المواطنين في المناقشة وفي اتخاذ القرارات وذلك عن طريق إلزامية أن تكون قرارات الجماعات المحلية والنصوص القانونية على مستوى البرلمان محل حوار ونقاش عام مسبق، وخاصة مع المعنيين بهذه النصوص. وكذا إلزامية الهيئات المنتخبة بالأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات المواطنين، وفي حالة عدم إمكانية ذلك، يجب تبرير وتعليل رفضها حتى يكون للمشاركة أثر فعلي. ضف إلى ذلك توسيع مجالات التمثيل عن طريق الانتخابات إلى القطاعات الأخرى المرفقية المختلفة بإنشاء مجالس منتخبة للمرتفقين والمستفيدين منها، وتنويع

طرق الرقابة الشعبية على مستوى تنفيذ وتطبيق القرارات التي تصدر عن المجموعات المحلية والمرافق، بتكريس حق الإدعاء أمام القضاء لكل ذي مصلحة، وخاصة للمجتمع المدني.

ثالثا– مبادئ الديمقراطية التشاركية:

تقوم الديمقراطية التشاركية على مبادئ أساسية كبرى، منها ما تتشارك فيه مع الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي، ومنها ما يشكل ميزة خاصة بها، تتمثل في(**سمير، العدد2، 2014، الصفحات 63–64**):

– ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان.

– ضرورة تطوير وبناء دولة الحق والقانون التي تجعل الإنسان وحاجاته الأساسية هي غاية الحكم والعدالة.

– ضرورة جعل المجتمع المدني الحلقة الاتصالية الأولى بين مجموع المواطنين والنظام السياسي.

– ضرورة تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة.

– ضرورة جعل المساءلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقييم السلطة التنفيذية والهياكل لاتخاذ القرارات المحلية بما يخدم حاجات المواطنين.

– الحق في التعبير وحرية الرأي والتنظيم والنفاذ إلى المعلومة.

– تطبيق مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء.

– تقنين المشاركة والآليات والأدوات المنظمة لذلك والضمانات القانونية لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية وبناءة ومتلائمة مع الفئات المشاركة.

– ضمان مشاركة فعالة وحقيقية في كامل مراحل إتخاذ القرار من الإنجاز إلى التنفيذ (تحديد الحاجيات، التخطيط، التنفيذ، التقييم).

– توفير أطر المشاركة (المكان، الموارد البشرية والمالية واللوجستية، الزمن المناسب، الوسائل المعلوماتية ...).

– التأهيل والتكوين لرفع مستوى المشاركة والنقاش.

– نشر ثقافة وقيم المواطنة بما تتضمنه من واجبات وحقوق إزاء الدولة وإزاء المجتمع حتي لا تطغى المطلبية الفئوية والمواضيع الخاصة على المصلحة العامة.

– إعتماد آليات لتقييم مدى نجاح المقاربة التشاركية على المستوى المحلي بهدف تطويرها ويكون التقييم في حد ذاته تشاركيا معتمدا على مؤشرات ومقاييس تقييم كمي (تقييم عدد الاجتماعات، عدد الاستشارات، عدد المشاركين، عدد اتفاقيات الشراكة) وتقييم كيفي (نسبة مشاركة المرأة، الشباب، الأشخاص المعوقين، محاضر جلسات واعتماد إحصائيات...).

وبهذا تكون الديمقراطية التشاركية قد أصبحت نموذجا جديداً للعمل الجماهيري، أثبت فعاليته كمكمل للديمقراطية النيابية أو التمثيلية، نظرا للتعقيد الذي أصبحت تتسم به المجالات الإقتصادية والاجتماعية والحضرية والبيئة، وكذا المشاريع المتعلقة بها، والتي لا يمكن تنفيذ السياسات العامة الخاصة بها دون عرضها على النقاش العام وفتح المجال للمواطنين للمشاركة في إعدادها وتنفيذها وتقييمها.

الفرع الثاني: علاقة التنمية المحلية بالديمقراطية التشاركية

إن دور الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية لا يمكن النظر إليه من زاوية أنها مجرد أداة فقط، بل هي أيضا عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فعالة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة اتجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسيات التنموية في المجتمع المحلي .

وتتجلى أهمية الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية، في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم، كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، إضافة إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف تلك الفئات والمستويات في المجتمع. كما تعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة، من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية، من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية.

بالإضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي الاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة

من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع.

وللمشاركة أيضا أهداف على المستوى الأخلاقي للفرد، فهي تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب، وتزيد من الوعي الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والأفقي، وتعود الأفراد الحرص على المال من خلال تضافر الجهود المحلية والحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني.

عموما فإن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية تعمل على تحقيق الأهداف التالية(**قياتي، العدد11، أكتوبر 2017، صفحة 75**):

– تقليل التكلفة: حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان، مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.

– ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات :حيث أن المشاركة وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة، مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات التنموية.

– توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية :ففي حال غياب المشاركة فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية، ولا تتفهم أهمية المشروعات الإنتاجية التنموية المستقلة، لذلك فإن مشاركة المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدلا من الحاجات الاستهلاكية، بما ينعكس إيجابا على حياة المشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد.

– تحقيق الفاعلية للمشروعات: وهذا من خلال:

- ✓ توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية.
- ✓ إقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم وعادات المجتمع.
- ✓ ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية.

– تحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية: حيث أصبحت المشاركة مطلب الهيئات الدولية لضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات وتوجيهها لصالح الجماهير، مما يشكل تحديا للحكومات نحو تعزيز المشاركة الشعبية لتلبية مطالب المنظمات الدولية.

– تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين: تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعلياً، ومن ثم تحقيق إدارة كفيء للموارد المحلية.

وعليه يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية بمفهومها التنموي هي إشراك المواطنين بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسيات ومشروعات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية، وفي كلتى الحالتين فالنتيجة أن هناك تكامل وترابط واضح بين الديمقراطية التشاركية والجماعات المحلية وهي التنمية المحلية التي تتجلى من خلال العمل بكل الوسائل والآليات على مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

خاتمة:

تعتبر اللامركزية الإدارية، توزيعاً للوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية، وهيئات مستقلة، إقليمية كانت أم مصلحيه، تباشر وظيفتها تحت رقابة الدولة. من ثم فإن اللامركزية الإدارية بهذا المفهوم، لم تظهر إلا بعد ظهور وانتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية، ونتيجة للتقدم التقني والعلمي والصناعي، وما ترتب على ذلك من متغيرات هامة في النواحي السياسية والاقتصادية والإجتماعية، بحيث أصبحت الدولة الحديثة مثقلة بالتزاماتها تجاه الأفراد.

كل هذه الظروف جعلت من الصعب على السلطة المركزية أن تجمع بين يديها مقاليد الأمور. ومن هنا بدأ التفكير في نقل بعض الأنشطة والإختصاصات إلى هيئات إقليمية أو مصلحية، تباشر تلك الإختصاصات استقلالا عن الدولة، وعلى نحو يسمح بإشراك أفراد الأقاليم المختلفة للدولة في تسيير شؤونهم بأنفسهم.

وفي الحقيقة فإن إشراك المواطنين في إدارة وتسيير شؤونهم بالتعاون مع السلطة المركزية، فضلا عن دلالته الديمقراطية، فإنه يعتبر من الشروط اللازمة لنجاح إدارة المرافق العامة على المستوى الإقليمي. فمن المعروف أن لكل إقليم من أقاليم الدولة حاجياته المتميزة، لذلك من اللازم أن يستقل كل إقليم بإدارة مرافقه المختلفة، حسب حاجياته وإمكانياته، بواسطة أشخاص على دراية بهذه الحاجيات والإمكانيات.

من ثم، فالعلاقة بين الديمقراطية التشاركية واللامركزية وبالضبط نظام الجماعات المحلية فهي علاقة تكاملية بل الأكثر من ذلك المقاربة التشاركية هي ركن من أركان نظام الإدارة المحلية، نظرا

للأهمية القصوى لهذه الأخيرة في تكريس مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار بالنسبة للشؤون المحلية وتسييرها بما يتماشى مع انشغالاتهم، تحقيقا للتنمية المحلية.

جاءت الديمقراطية التشاركية لمعالجة اختلالات الديمقراطية النيابية، حيث سمحت بإشراك مختلف الفاعلين وخاصة منظمات المجتمع المدني في إدارة وتسيير الشأن العام، من خلال القيام بدورها في تمثيل شرائح واسعة من المواطنين وطرح انشغالاتهم والمساهمة في سن القوانين المؤطرة لحياتهم ورسم السياسات العامة والعمل على إرساء الشفافية والمساءلة والرقابة.

فمشاركة أفراد المجتمع المحلي في إحداث التنمية المحلية، يشكل القاعدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها جميع الخطط والسياسات التنموية في المجتمع للقضاء على ضعف استجابة الأفراد والوصول إلى اندماجهم وإشراكهم في تدبير وتسيير الشأن العام المحلي. وهذا ما أصبح يطلق عليه بالديمقراطية التشاركية، التي لها وقع إيجابي على عدة مستويات، إذ تتيح للمواطنين على سبيل المثال، قدرة أكبر على تأكيد الذات، من خلال حرية التعبير والتواصل والتضامن بين المواطنين فيما بينهم وبين المنتخبين والمسؤولين المحليين.

كما أنه وعند شعور المواطنين بأن صوتهم مسموع من قبل السلطات المحلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية وأنهم أهل للمسؤولية سيستوجب بطبيعة الحال أن يكون المواطن أكثر حرصا على تنفيذ وتتبع المشاريع، وبالنسبة للمسؤولين فإن عملية مشاركة المواطنين تساعد على اتخاذ أحسن القرارات التي تعنيهم وكذا تقديم خدمات أكثر استجابة لحاجيات مواطنيهم.

إذن فالديمقراطية التشاركية كعملية تسعى إلى دمج جمهور المواطنين في الحياة السياسية وفتح المجال لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف القضايا التي تهمهم ومتابعة مختلف المشاريع والمساهمة في تحقيقها، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى محاولة تجاوز معوقات الحكم وخلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع مع تقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي وتفسيره والعمل على خلق نموذج من الحكم التشاركي.

من ثم، فتجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي أصبح قناعة دولية إرتبطت بقصور وفشل الديمقراطية النيابية في مواجهة تحديات العولمة. ولضمان تفعيل أكثر لنمط الديمقراطية التشاركية خاصة من جهة المجتمع المدني والقطاع الخاص بصفة عامة، لابد من:

– العمل على تثقيف المجتمع المدني من خلال تسخير الإعلام المحلي، حتى يرتقي المواطن لدرجة الشريك مع الإدارة.

– العمل على إنشاء لجان الأحياء ومجالس الشباب في كل بلدية، لتوعية المواطنين وتنشئتهم تنشئة سياسية واسعة النطاق، للوصول إلى مجتمع مدني قوي ومتماسك يكون العمود الفقري لتجسيد الديمقراطية التشاركية.

– إصدار قانون خاص بالجماعات المحلية بإلغاء قانون البلدية والولاية وكذا إحداث نصوص تشريعية تكرس الشراكة الحقيقية للقطاع الخاص بما يكرس مقتضيات المبدأ الدستوري الخاص بالديمقراطية التشاركية، وكذا مراجعة منظومة المجتمع المدني.

– تفعيل قانون الإستثمار بما يعزز تطلعات الخواص في ترقية التنمية المحلية وربط جميع المبادرات في هذا الشأن بأهداف الديمقراطية التشاركية.

وما يمكن قوله في الأخير، بأن اعتماد الديمقراطية التشاركية لا يعني إلغاء الديمقراطية النيابية أو التمثيلية والإستغناء عنها، لأن وجود هذه الأخيرة يعتبر أكثر من ضرورة لضمان التوازن والقضاء على الفوضى المحتملة عند الإقتضاء من المجتمع المدني أو الجمعيات...

قائمة المراجع:

1– المؤلفات:

أ– باللغة العربية:

– خالد السمارة الزغبي، (1993)، *تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية*، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

– عبد الرزاق الشليخي، (2001)، *الإدارة المحلية*، عمان، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر.

– عمار بوضياف، (2010)، *التنظيم الإداري في الجزائر*، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.

– عمار بوضياف، (2012)، *شرح قانون البلدية*، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.

– عمار بوضياف، (2012)، *شرح قانون الولاية*، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.

– محمد فتح الله الخطيب وصبحي محرم، (1966)، *الإتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي*. القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

- مصطفى أبو زيد فهمي، (2005)، *الوسيط في القانون الإداري*، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة.

ب- باللغة الفرنسية:

-CAUDEMET, Y. (2002), *Traité de droit administratif,* Paris, L.G.D.J.

2- الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

- بن عيسى قدور، (2015-2014)، التمويل المحلي واستقلالية الجماعات المحلية، *رسالة دكتوراه في القانون العام* ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2.

ب- مذكرات الماجستير:

- بن حدة باديس، (2010-2011)، الإتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة الحديثة في الوطن العربي، *مذكرة ماجستير*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.

- زين الدين لعماري، (2016-2017)، الجماعات الإقليمية بين مبدأ الإستقلال ونظام الوصاية الإدارية في القانون الجزائري، *مذكرة ماجستير تخصص الدولة والمؤسسات العمومية*، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

- صالحي عبد الناصر، (2009-2010)، الجماعات الإقليمية بين الإستقلالية والتبعية، *مذكرة ماجستير في الحقوق*، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

3- المقالات:

- الأمين شريط، (2008)، الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق، *مجلة الوسيط* ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، العدد 6، صفحات 38-54.

- بسمة عولمي، (جانفي 2008)، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، جامعة الشلف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، صفحات 257-280.

- عاشور قياتي، (أكتوبر 2017)، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، الجزائر، مركز جيل للبحث العلمي، العدد 11، صفحات 75-91.

- عبد المجيد برابح، (7 أفريل 2011)، الديمقراطية التشاركية، *مجلة القانون*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 1، صفحات 101-108.

- عياد محمد سمير، (2014)، الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان، *مجلة أكاديمية*، الجزائر، دار الكنوز، العدد 2، صفحات 59-72.

- لزهر بن عيسى، (2020)، مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، صفحات 186-208.

- مرغاد لخضر، (فيفري 2005)، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، جامعة بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7، صفحات 229-242.

4- المداخلات:

- فقير سامية، (يومي 17 و18 أفريل 2018)، مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر، مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار -تجارب دولية-، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج.

5- المحاضرات:

- ربوح ياسين، (2016-2017)، محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، *ملقاة على طلبة السنة الثالثة تخصص تنظيمات سياسية وإدارية*، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.